شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

أحلام عصافير يا سيد كوبلر!

في اليوم العالمي للديمقراطية الذي يصادف اليوم، أعرب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في البلاد مارتن كوبلر عن حلم شخصي نبيل له في أن يكون بوسعه بعد ستة أشهر من الآن عند تصفّح الإنترنت قراءة تعليقات للشباب العراقيين يتبادلونها مع بعضهم البعض حول أفضل المرشحين لانتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي التي لم يزل أمرها على كف عفريت.

وقد جمح الخيال بالسيد كوبلر إلى الحد الذي قال فيه في مقال له بالمناسبة (منشور في ص ١٨ من "المدى" هذا اليوم) انه يريد أن يرى "صوراً للنساء في نشرات الأخبار جنباً إلى جنب مع أفراد عائلاتهن وهن متلهفات للإدلاء بأصواتهن في الانتخابات. أريدهم جميعاً أن يشعروا بالثقة في العملية الديمقراطية في العراق، فهذه هي الطريقة الوحيدة التي يصبح بها العراقيون قادرين على بناء مستقبل أفضل لأنفسهم".

جزيل الشكر أيها السيد المحترم على هذه الأحلام الجميلة التي يشاطرك فيها ٩٩,٩ بالمئة من العراقيات والعراقيين، لكنني سأخبرك بأسف بأنها أقرب إلى أن تكون أحلام عصافير، ذلك أن النسبة المتبقية من العراقيين (٠,٠١) لا تشاطرك وإيانا الأحلام نفسها والمطامح عينها، وهؤلاء هم أفراد الطبقة السياسية المتنفذة في السلطة، على اختلاف كتلهم وائتلافاتهم وأحزابهم وميليشياتهم.

هؤلاء لا يريدون لنا أن نثق بالعملية الديمقراطية كما تريد، ولا أن نكون قادرين على بناء مستقبل أفضل لأنفسنا كما تتمنى. أنهم غير ديمقراطيين، بل هم معادون للديمقراطية، فلا يريدون قيام نظام ديمقراطي في البلاد. وهذا لأن الديمقراطية تعني عدم دوامهم في كراسي السلطة. وهذا أيضاً لأن الديمقراطية تعني قيام دولة القانون وتطبيق مبادئ الحرية والمساواة، ما يقضي على نظام المحاصصة الطائفية والقومية والتوافق الحزبي والعشائري والشخصي. وهي (الديمقراطية) تجعل القضاء مستقلاً وتُرغم السلطة التنفيذية على الشفافية، ما يعني بدوره عدم القدرة على الفساد والإفساد المالي والإداري والسياسي، وهذا كله لا تريده طبقتنا السياسية المتنفذة، وبخاصة أكثرها رفعاً للصوت عن الدين وقيمه وعن حميد الأخلاق.

أفترض أيها السيد كوبلر انك تعرف هذا وتُدركه جيداً كما نحن، فعمر ممثليتكم في بلادنا بعمر العملية السياسية العرجاء العوراء الشوهاء التي أقامتها الولايات المتحدة، وكانت منظمتكم الدولية شاهداً عليها.. شاهداً من النوع الذي ليس في وسعه أن يضع النقاط على الحروف وينطق بالحقيقة كما هي، فيلجأ الى التعبير عن أحلامه وأمنياته ورغباته وطموحاته، كما تفعلون أنتم الآن في المناسبة الجليلة التي تصادف اليوم، مناسبة اليوم العالمي للديمقراطية.

القانونية وحقوق الإنسان النيابيتان تؤكدان جاهزية القانون للتصويت

العراقية: سنمرّر العفو العام بمعزل عن دولة القانون

أكدت لجنة حقوق الإنسان النيابية أن قانون العفو العام أصبح جاهزا للتصويت وتمت مناقشته من جميع النواحي بما ينسجم مع أهمية القانون.

وقالت عضو لجنة حقوق الإنسان النائبة أشواق الجاف ان "اللجنة حرصت على دراسة القانون بشكل يراعي حقوق الانسان من ناحية الجاني والمجنى عليه"، موضحة "أن خبراء في مجال حقوق الإنسان أعطوا نصحهم بما يضمن حقوق أهالي الضحايا الذين يطالبون برد الاعتبار لهم".

□ بغداد / إياد التميمي

واضافت الجاف في تصريح للمدى "أن لجنة حقوق الإنسان قد اغنت القانون في جميع نقاطه"، الا أنها استبعدت اقراره بهذه المرحلة "كونه من القوانين التي تحتاج إلى توافقات سياسية".

وعن رفض وزارة حقوق الانسان إطلاق سراح المجرمين المحكومين وفق المادة ٤ إرهاب قالت الجاف "ان لكل مؤسسة وجهة نظر بخصوص القانون" مؤكدة على "ان المخاطبات مستمرة بين لجنة حقوق الإنسان ووزارة حقوق الإنسان لتوضيح النقاط المختلف عليها".

في المقابل أكدت القائمة العراقية "أن الصراعات السياسية هي أبرز العقبات التي تقف أمام إقرار قانون العفو العام"، ودعت رئيس الوزراء نوري المالكي إلى "أن يُتكفل المعتقلون الأبرياء شخصياً ويعفو فوراً عنهم"، كما طالبت بالإفراج عمن اعتقل وفقا لمعلومات قدمها المخبر السري أو دون أوامر قضائية.

المتحدث باسم العراقية النائب حيدر الملا قال للمدى "إن الكتل النيابية اتفقت على إقرار قانون العفو العام خلال الفصل التشريعي الحالي".

وأشار الملا إلى أن الكتل جميعها اتفقت لكن "ائتلاف المالكي لا يزال معترضا بدون مبررات حقيقية"، مرجحاً "أن يمر القانون خلال صفقة تتفق عليها الكتل بمعزل عن دولة القانون".

من جانبه أكد رئيس اللجنة القانونية النيابية خالد شواني "أن تأجيل التصويت على قانون العفو العام بجلسة يوم أول من أمس في مجلس النواب جاء بطلب من غالبية الكتل السياسية وذلك بغية إعادة صياغة هذا القانون من جديد من اجل حماية أمن البلاد".

وقال شواني في تصريح صحفي إن "قانون العفو العام طرح في جلسة يوم الخميس لمناقشته ولكن حدثت مداخلة أثناء الجلسة من قبل غالبية أعضاء مجلس النواب بشأن صياغته واختلف بعضهم على جملة من الفقرات وبالتالي صوت الأعضاء على تأجيله إلى جلسة أخرى".

وأكد أن "غالبية الكتل السياسية تطالب بضرورة إعادة صياغة هذا القانون من جديد كي لا تكون هناك مخالفات قانونية وحتى لا يكون تشريعه مهدداً لأمن البلاد".

وصوت مجلس النواب يوم أول من أمس الخميس على تأجيل قانون العفو العام إلى إشعار آخر، وذكر مصدر في مجلس النواب أن "أعضاء مجلس النواب صوتوا لتأجيل التصويت على قانون العفو العام بجلسة يوم أمس الأول إلى إشعار آخر وذلك لعدم الاتفاق".

ويعد قانون العفو العام من القوانين الخلافية وأثيرت حوله كثير من ردود الأفعال بين مؤيد ومعارض.

من جانبها دعت المرجعية الدينية إلى دراسة القانون بشكل مستفيض قبل إقراره وإذا ما تم الاتفاق عليه فانه يجب أن يكون وفق شروط.

في غضون ذلك استبعد القيادي في كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري أمير الكناني إقرار قانون العفو العام خلال الأسبوع البرلماني الحالي الذي ينتهي يوم الثلاثاء المقبل.

وقال الكناني في تصريح صحفي إن هيئة النزاهة طلبت من مجلس النواب تعديل صورة الفساد المالي والإداري في قانون العفو العام، فتم تأجيل القانون إلى الأسبوع المقبل، مبيناً "صعوبة إقرار قانون العفو خلال الأسبوع الحالي لعمل مجلس النواب لأنه يحتاج إلى الوقت".

وأضاف النائب "أن المشكلة في إقرار قانون العفو العام ليست في اللجنة القانونية، لان اللجنة انتهت من مناقشته وإنما عند الكتل السياسية، فالبعض منها يريد تعديل الصياغات أو إضافة فقرات أخرى له".

فيما عزت اللجنة القانونية البرلمانية تأجيل التصويت على القانون الى الخلافات السياسية على الرغم من انتهاء صياغته.

من جانبها اعلنت كتلة الاحرار النيابية التابعة للتيار الصدري جاهزية قانون العفو العام والتصويت عليه في البرلمان، مطالبة الجميع بـ "عدم المزايدة السياسية".

الى ذلك اكد النائب عن ائتلاف دولة القانون عباس البياتي، وجود خلاف على بعض فقرات قانون العفو العام، فيما استبعد إقراره قبل عيد الأضحى، لافتا إلى "أن اللجنة القانونية لم تكمل تقريرها بشأنه."

وقال البياتي إن "الكتل السياسية لديها خلاف على بعض فقرات قانون العفو العام فمنهم من يريد زيادة الاستثناءات ومنهم من يريد تقليلها"، مشيرا إلى أن "البرلمان لا يريد أن يتضمن القانون ثغرات ينفذ من خلالها الإرهابيون ومغتنمو المال العام".

ولفت البياتي إلى أن "ائتلاف دولة القانون يدعم قانون العفو العام لكنه لا يرغب بخروج عناصر إرهابية من السجون، كما حصل مع قانون العفو السابق"، مستبعدا أن "يتم إقرار القانون قبل حلول عيد الأضحى، لان اللجنة القانونية لم تكمل تقريرها بشأنه".

احد السجون.. (أرشيف)

ثمن باهظ لسوء إدارة إعمار العراق

□ ترجمة عبدالخالق علي

إذا ما قلنا أن الولايات المتحدة قد دخلت في مشاكل عند محاولتها إعادة بناء العراق بعد اجتياحه عام ٢٠٠٣، فان ذلك لا يشكل إلا جزءا بسيطا من المسألة، حيث أنها عانت الكثير من المصاعب بسبب فشلها الكامل في التخطيط الدقيق لعراق ما بعد الحرب.

بعد سقوط حكومة صدام انخرطت الولايات المتحدة في المزيد من القضايا مثل الانهيار الكامل للإدارة العراقية واعمال النهب والعنف المتصاعد. توصل الاميركان الى تأسيس الكثير من المنظمات الواحدة تلو الاخرى كان المفروض ان تدير كافة اعمال اعادة الاعمار، الا انها لم تكن قادرة كما يبدو على تجاوز تلك المصاعب. كانت هناك الكثير من الترتيبات وسلسلة القيادات المتضاربة والاهداف والمتطلبات المتغيرة، وكان هناك افتقار الى الكادر المؤهل المناسب بالاضافة الى الممارسات الادارية الضعيفة والكثير من اللف والدوران والتجاوزات على التكاليف وعدم وجود الرقابة. لكل هذه الاسباب فشلت جهود الاميركان في ملمة العراق فشلا ذريعا.

كانت الولايات المتحدة تواجه دائما مشاكل تتعلق بتأسيس نظام اداري منسق لاعادة بناء العراق، وقامت بتأسيس مختلف المكاتب للتعامل مع هذه المهمة الا ان تلك المكاتب خلقت مشاكل اكثر مما اوجدت حلولا.

فمثلا، اسست سلطة الائتلاف المؤقتة مكتب ادارة البرنامج ومكتب نشاطات التعاقد، وفي نفس الوقت الوكالة الاميركية للتطوير الدولي وراح الجيش يدير برنامجه المستقل لاعادة الاعمار. بعد ان توقفت سلطة الائتلاف عن العمل في ٢٠٠٤ أسس البيت الابيض مكتب اعادة اعمار وادارة العراق ومكتب المشاريع والعقود الا ان هذا لم ينه عمل وكالة التطوير الدولي. مما زاد في المصاعب عدم وجود مسؤول واحد عن كل هذه المكاتب. فمثلا كان مكتب اعادة اعمار و ادارة العراق مسؤولا امام وزارة الخارجية، بينما مكتب المشاريع والعقود كان تحت امرة البنتاغون. في كل مرة تتأسس فيها منظمة ما كان يفترض ان تكون مسؤولة عن السيطرة على مشاريع اعادة الاعمار الا ان ما كان يحصل هو اضافة المزيد من البيروقراطية والاعمال الوظيفية في الوقت الذي لم تحل فيه مشكلة سلسلة القيادة المتضاربة.

لم يكن لأي من هذه المكاتب كادر مؤهل يقوم بتنفيذ واجباتها. في شباط ٢٠٠٤ تولى الجنرال (ستيفن سي) رئاسة نشاطات التعاقد، لكن ما وجده هو هيئة تفتقر الى الكادر و تمتلئ بمئات العقود. كان من المفروض أن يكون لديه ٦٩ موظفا لكن في الحقيقة لم يكن لديه أكثر من ثلث هذا العدد، كما أن العديد من موظفيه كانوا غير مؤهلين للعمل مع الشركات مما يعني أن مكتبه لم يتمكن من مواكبة متطلبات العمل، بالنتيجة حاول سي إعادة تنظيم الهيئة وطلب توظيف اشخاص مناسبين للمهمة لكنه لم يتمكن من تجاوز العوائق. أي عقد نموذجي كان يمر عبر عدد كبير من الخطوات أدت إلى تفاقم التكاليف لأن العملية ترتبط بالعديد من المكاتب التي لا يعرف معظمها متطلبات العقود او بجداولها و ميزانيتها و مواعيد انجاز العمل المطلوب، وكل هذه المكاتب لا تمتلك الكادر المؤهل مما يعني انها تفتقر الى الاشخاص القادرين على التفاوض مع المتعاقدين. في نفس الوقت كان هناك عدد كبير من التعليمات من اجل الاشراف على العمل. الكثير من الشركات بقيت بلا عمل بانتظار الاوامر التي تعمل بموجبها بينما مازالت تستلم المستحقات المالية. من ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ مثلا، قدمت خمس شركات متعاقدة ضخمة قوائم الى الولايات المتحدة بقيمة ٦٢,١ مليون دولار عن تكاليف حمل بينما قدمت قوائم بلغت ٢٦,٦ مليون دولار عن العمل الفعلي. انتهى المطاف بالولايات المتحدة الى ان تؤسس البيروقراطيات الواحدة فوق الأخرى كل منها مسؤول أمام شخص مختلف مع المزيد من القواعد والأوامر مع قلة العدد الكافي من الأشخاص الذين يقومون بتنفيذها، مما زاد من التكاليف.

طبيعة الكثير من العقود خلقت حيرة أخرى. فالولايات المتحدة كانت تميل إلى عقود مضافة الكلفة للشركات العاملة في مجال إعادة الاعمار، اي أن الحكومة تقوم بدفع النفقات سواء تم إنهاء المشروع ام لا، مما زاد في التكاليف والضغوط من بغداد وواشنطن من اجل حل القضية. كانت النتيجة عملية تعاقد سريعة مع انواع مختلفة من الصفقات، لكن بقيت الكثير من التفاصيل بدون حلول مع الشركات. كما ان الافتقار الى التحديدات ادى بدوره الى الضياع والى قوائم اكبر. في كل مرة تحاول فيها الولايات المتحدة حل مشكلة ما، فانها تخلق مشكلة جديدة. لقد حاولت اميركا ان تصلح وتعيد تنظيم مجهودها لاعادة اعمار العراق عدة مرات عبر السنين، و في كل مرة تؤسس مكاتب جديدة وتفرض تعليمات جديدة، مما اضاف الى المصاعب اكثر مما أوجد الحلول لها. الاهم من كل ذلك ان الولايات المتحدة لم تدرك النواقص المؤسساتية لمجهودها، اي لم يكن هناك شخص واحد مسؤول عن كل شيء . بدلا من ذلك، فقد حاول البنتاغون و وزارة الخارجية الابقاء على عملياتهما والعمل معا لكن كثيرا ما حصل تصادم بينهما وكانت النتيجة ضياع المزيد من الوقت والمال. الكثير من العراقيين يعتقدون ان بلدا غنيا وقويا مثل الولايات المتحدة يمكنه اعادة بناء العراق بسرعة و كفاءة، لكن ما لا يعلمونه هو ان الاميركان اسسوا نظاما فيه الكثير من الخلل اثبت عدم اهليته للمهمة.

■ عن: افكار عن العراق

اعتقال إمام جامع الأنوار في بابل بتهمة الإرهاب

مقتل وإصابة ١٥ شخصاً في انفجار سيارة بسامراء

□ متابعة/ المدى

أفاد مصدر في شرطة محافظة صلاح الدين، أمس الجمعة، بأن ١٥ شخصا على الأقل أصيبوا بانفجار سيارة جنوب تكريت. فيما أعلنت قيادة الشرطة عن تحرير مختطف بعد ساعة على اختطافه واعتقال خاطفيه الثلاثة شرق تكريت.

يأتي ذلك في وقت قام فيه مسلحون مجهولون بتفجير منزل عنصر بالصحوة شمال تكريت.

وقال المصدر في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "سيارة مفخخة كانت مركونة في شارع البنك قرب مركز شرطة قضاء سامراء انفجرت، صباح امس، مما أسفر عن إصابة ١٥ شخصاً بجروح بينهم شرطي". وأضاف المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "سيارات الإسعاف هرعت إلى مكان الحادث لنقل المصابين إلى مستشفى قريب لتلقي العلاج، فيما طوقت قوة أمنية مكان الحادث ومنعت الاقتراب منه".

وأعلنت قيادة شرطة محافظة صلاح الدين عن تحرير مختطف بعد ساعة على اختطافه واعتقال خاطفيه الثلاثة شرق تكريت. وقال قائد الشرطة اللواء الركن كريم الخزرجي إن "قوة من الشرطة نصبت كمينا، صباح امس، لعصابة قامت بخطف مدني في منطقة حمرين وتمكنت من اعتقال العاصبة المكونة من ثلاثة أشخاص وتحرير المختطف بعد ساعة على اختطافه".

وأضاف المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "العملية استندت إلى معلومات استخباراتية دقيقة"، مشيرا إلى أن "القوة نقلت المعتقلين إلى مركز أمني للتحقيق معهم، والمختطف لذويه".

الى ذلك فجر مسلحون مجهولون، بعبوات ناسفة، فجر امس، منزلا غير مأهول يعود لعنصر بالصحوة في منطقة الخضرانية في قضاء الشرقاط شمال تكريت، مما أسفر عن انهياره بالكامل". وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "قوة أمنية فرضت طوقا أمنيا على منطقة الحادث وفتحت تحقيقا بملابساته". وشهدت صلاح الدين، أول من أمس الخميس، مقتل أربعة جنود وإصابة آخر بانفجار عبوة ناسفة على دورية للجيش لدى مرورها على الطريق العام في منطقة البوصليبة، شرق الضلوعية.

يذكر أن محافظة صلاح الدين ومركزها مدينة تكريت، ١٧٠ كم شمال بغداد، تشهد بين فترة وأخرى أعمال عنف تستهدف المدنيين والقوات الأمنية على حد سواء، كما تقوم الأجهزة الأمنية بين الحين والآخر بحملات دهم وتفتيش في نواحي المحافظة أسفرت عن اعتقال عشرات المطلوبين بتهم جنائية وإرهابية.

وشهدت البلاد يوم أمس اعتقال عدد من المطلوبين، فقد أفاد مصدر في شرطة محافظة واسط، بأن قوة أمنية اعتقلت أربعة مطلوبين بتهمة "الإرهاب" وبحوزتهم منشورات تحرض على العنف الطائفي جنوب الكوت.

وقال المصدر إن "قوة من مكافحة الإرهاب في واسط نفذت، ظهر أمس، عملية دهم وتفتيش في ناحية الموفقية "أسفرت عن اعتقال أربعة مطلوبين بتهمة الإرهاب"، مبينا أنه "عثر بحوزة المعتقلين على منشورات تحرض على العنف الطائفي".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "العملية استندت إلى معلومات استخباراتية دقيقة"، مشيرا إلى أن "القوة اقتادت المعتقلين إلى مركز امني للتحقيق معهم".

يذكر أن محافظة واسط تتمتع باستقرار أمني نسبي، لكن مناطق تابعة لقضاء الصويرة وأطرافها تشهد بين الحين والآخر عمليات عنف بين مسلحين وقوات أمنية، فيما تعلن مفارز الشرطة بين فترة وأخرى العثور على جثث مجهولة الهوية في مناطق متفرقة من المحافظة.

وفي سياق متصل أكد مصدر في شرطة بابل، أمس الجمعة، بأن قوة أمنية اعتقلت إمام مسجد شمال المحافظة بتهمة الإرهاب. وقال المصدر إن "قوة من الشرطة اعتقلت، ظهر أمس، إمام جامع الأنوار بعد خروجه من الجامع في القرية العصرية التابعة لناحية الإسكندرية مبيناً أن "المعتقل مطلوب وفقاً للمادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "القوة نقلت المعتقل إلى مركز امني للتحقيق معه".

وتنص المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب لسنة ٢٠٠٥، على أن من الأعمال التي تعد إرهابية، هي العمل بالعنف والتهديد على إثارة فتنة طائفية أو حرب أهلية أو اقتتال طائفي وذلك بتسليح المواطنين أو حملهم على تسليح بعضهم لبعض وبالتحريض أو التمويل. وشهدت بابل، أمس، اعتقال ١١ مطلوباً بتهمة الإرهاب خلال عملية أمنية نفذتها شمال غرب المحافظة.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون